والاجير الخاص المستأجر
ان كان للهو ولا من عذر
وكل من يلعب بالطنبور
ومن يغني مطلقا والنائحة
وكل من يظهر سب السلف
ولاعب بالطاب او بالنرد
وآكل الربا ومن تغنى
ومقامر الشطرنج والتارك به
او الراعي به على الطريق
او من يزول فيه أو من أكلا
شهادة الوارث بالايصاء
لو شهدا ان الاب قد وكله
وادعى وكيله فلا تصح
شهادة الوصي بعد العزل
بخلاف الوكيل حيث فصلا
شهد اعلى ميت بدين قبلا
فانما الدين يحل الذمة
كشهادة الوصي ان تعددا
في غير مال ميت مقبوله
والوليه لا مثل جرح جردا
كشهادة على شهود المدعي
ولو على اقرار من قد ادعى
او انهم سرقوا كذا او جحدوا
او شربوا الخمر وما تعادما
أجرتهم على هذه من مالي

كذا وبالصبيان والطيور
بمصيبة الغير بأجر فاضحه
كمجازف في كلامه والحالف
ومضير العداوة بالحقد
ومخنث يؤتى له المثلين
فرضا وحالف عليه فانتبه
او ذا كر عليه امر الفسق
وكل ما امروءة أخلا
تصح بالدعوى بلا خفاء
ان يقبض الدين له وكله
والفرق لا يخفى على ما صحح
بحق الميت لم تقبل
ان خاصم زيد له والا فيلا
لآخرين كعاسر ما لو فعلا
بخلاف إيصاء بمال امه
الوارث البالغ فيما اعتمدا
في ظاهر الرواية المنقوله
ان عدلوا وقبله ما ردا
بالفسق او اكل الربا من وضع
بفسق او نحو به فيما سمعا
بالقذف او في هذا النصاب عد
او شركاء المدعي او وسلا
واطلب لاسترداها في الحال

اوانتبي

اوانني صالحتهم على كذا
من يدعي الوهم في شهادته
ان لم يكذبه الذي له شهد
وان يقل بعد قيام المجلس
بينة الموت بامر الجرح
وان اقام اولياء من قتل
فما اقام ههنا من بينه
من كونها قيمة مثل الثمن
بينة الاراءة كالفساد
ان اراخا والاقي اولى

باب الاختلاف في الشهادة

شرط قبولها صدور المدعوى
ان يدع مطلق ملك فشهد
قلت وذا في غير ارث وشرى
وتطابق الشهادتين وضعا
لها استثنى من اعدادٍ
احدها الوبالنكاح شهدا
وترد لو بالف والثاني بما
كشهادة بالغصب او بالقتل
كذا بجمع قوله مع فعل
ان خالف الشاهد قول المدعي
كقبولها فيما عليه اتفقا
ردت على الشراء او كتابه
كالرهن والخلع وصلح عن قود
ولك ادعاه لا لآخر كالدين

ورفعته على ترك زوديذا
في المجلس تقبل مع عدالته
ولم يطل وقيل ما لم يعتمد اعتمد
الا لقبل فيه احتياطا وقس
أولى من الموت ببرء مصلح
بينة على قتل زيد وقيل
اولى لغبن اولى مما بينه
كالعقل اولى من جنون بين
أولى من الطوع مع الاتحاد
ومدعي الفساد ان اقالا

في حق عبد والوفا قد يروى
بسبب تقبل بلا عسر رد
والمدعوى للنتاج مع ما ذكرا
لفظا ومعنى وهما قد نازعا
منظومة لدرر جماد
والثاني بالتزويج لن ترددا
زاد كالالف من على ما علما
والثاني عن اقراره المتصل
الا اذا ما المدعي اكمل القرض
بالنقص فارد زائد الوادعي
في العين لا في العقد هذا مطلقا
بالالف والثاني نضم الباء
والعتق بالمال ففي الكل اترد
اذ قصده المال على تبعض

Copyright © King Saud University